الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الثاني من عام 2023)

من 2023/04/1-2023/06/30

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 38

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 40

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	أبريل -يونيو 2023	أبريل -يونيو 2022	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	96,822.6	78,165.4	23.9%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	10,394.0	7,311.00	42.2%
إجمالي قيمة الإصدارات	107,216.6	85,476.4	25.4%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 107.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني (أبريل-يونيو) من عام 2023 مقارنة بـ 85.5 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، محققة معدل نمو بلغ 25.4%. وقد بلغت نسبة الزيادة في قيمة إصدارات الأسهم 23.9% خلال هذا الربع، بينما بلغت نسبة الزيادة في الأوراق المالية بخلاف الأسهم 42.2%.

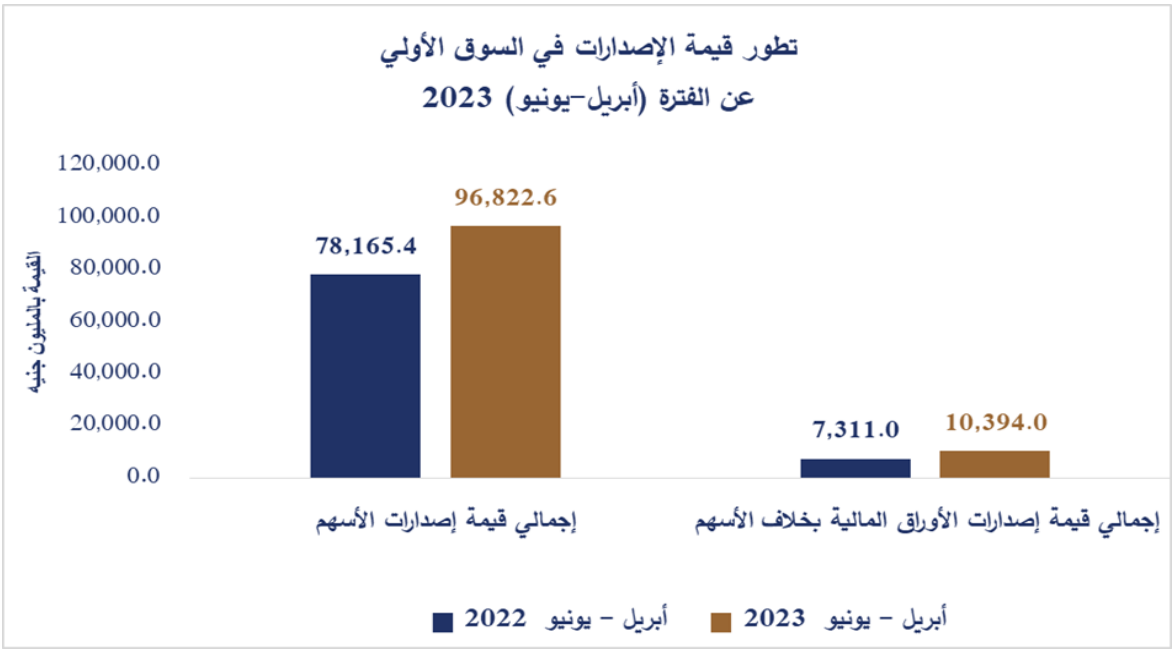

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2023	إغلاق يونيو 2022	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	17,665.29	9,225.61	91.48%
EWI EGX70	3,535.71	1,721.22	105.42%
EGX100 EWI	5,242.31	2,547.67	105.77%
مؤشر تميز	5,361.91	3,702.58	44.82%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع االثاني عن عامي 2022&2023)

EGX 30 (01/04/2023 – 30/06/2023)

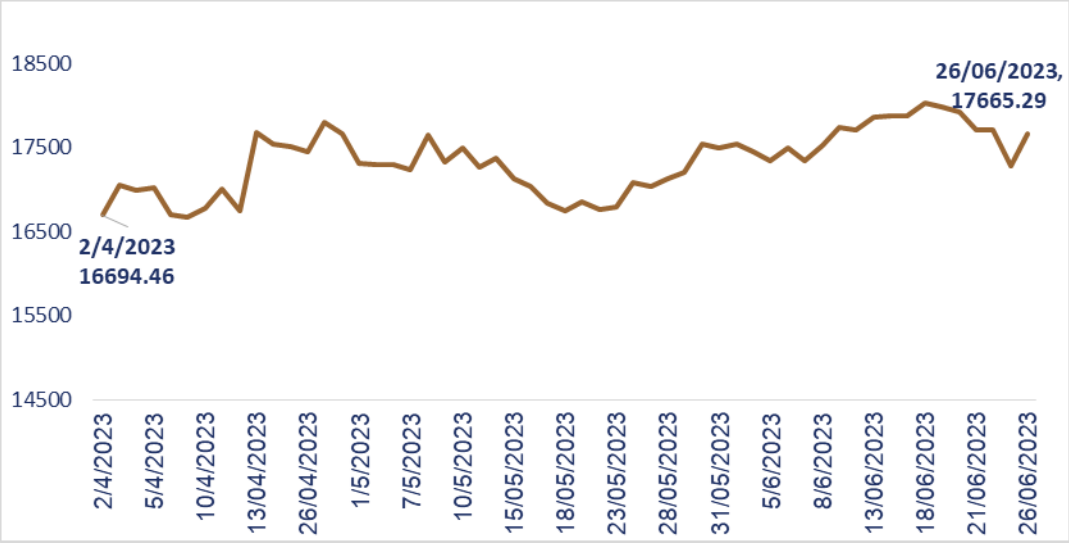

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أبريل-يونيو 2023):

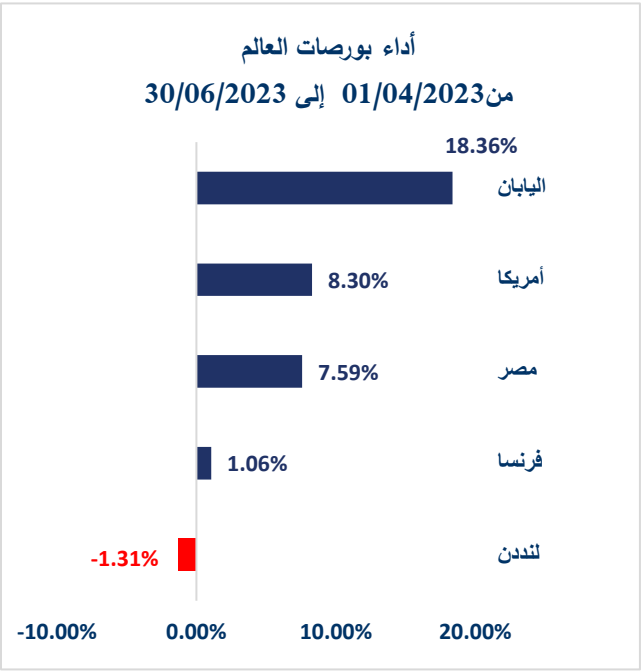

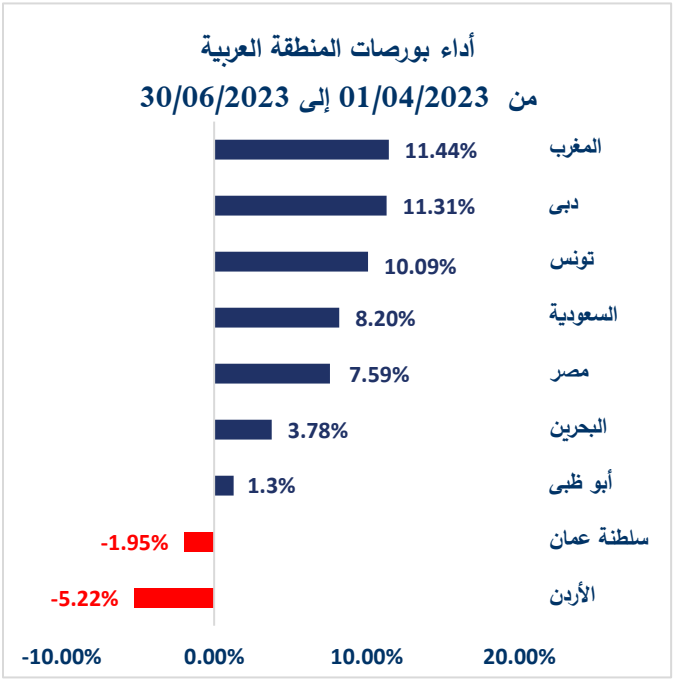

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أبريل –يونيو 2023:

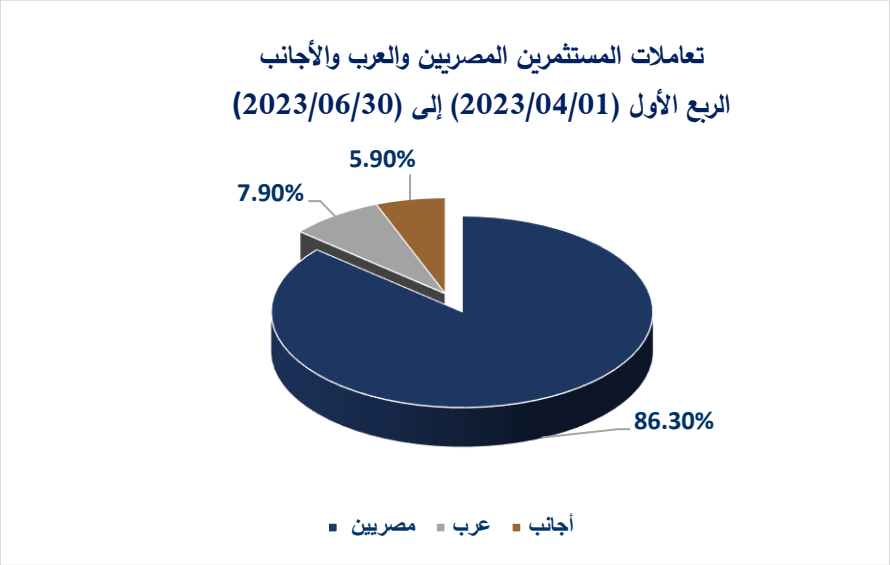

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 86.3% ثم العرب بنسبة 7.9% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 5.9%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2023	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	88,548.5	136,221.3	53.8%
قيمة تداول السندات (بالمليون جنيه)	101,710.4	43,576.7	-57.2%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	190,258.9	179,798.0	-5.5%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	20,498.9	43,965.9	114.5%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع االثاني من عامي 2023 & 2022).

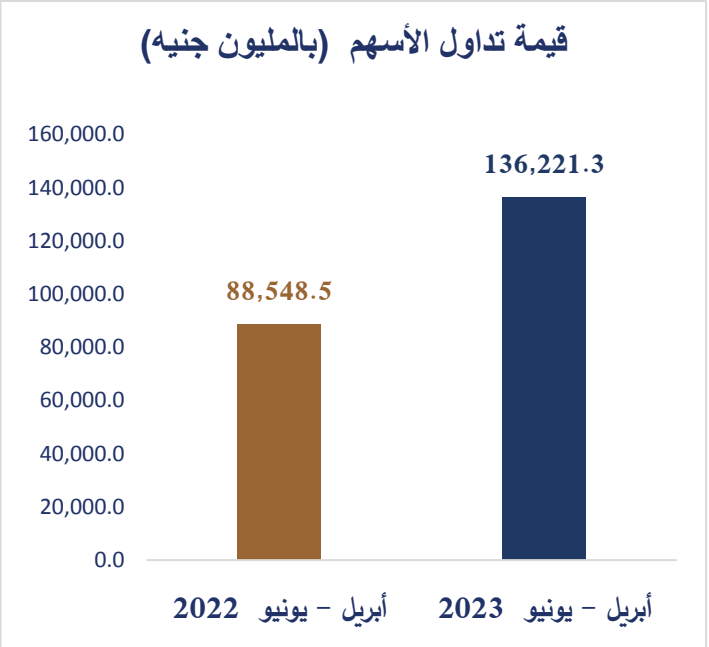

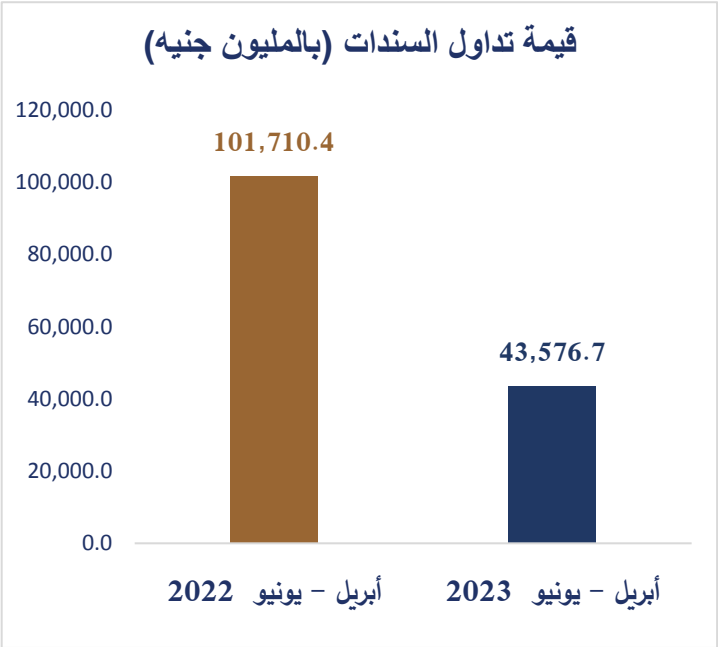

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 75.5% خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2022، وذلك قد يكون نتيجة لحزمة التعديلات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية على قيد وشطب الأوراق المالية، بالإضافة إلى موافقة الهيئة على توسع البورصة في إستخدام آلية التنفيذ العكسي–عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال بدون إلغاء العمليات التي كانت تؤثر على نظام التسويات في مصر، وذلك من أجل استقرار الأسواق وسلامة التعاملات للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية–مما أثمر عن إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وارتفاع عدد المستثمرين المكودين إلى حتى 30 يونيو 2023 إلى ما يزيد عن 206 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 57 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي؛ ومن ثم زيادة قيمة تداول الأسهم.

ومن ناحية أخرى فقد انخفضت قيمة تداول السندات بنسبة 57.2% خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بالربع الثاني من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى قلة الإصدارات من سندات الخزانة المصرية من قبل وزارة المالية، واتجاه الحكومة لاصدار أذون خزانة نظرًا لارتفاع سعر الفائدة، وعدم رغبة الحكومة في الارتباط بأسعار فائدة مرتفعة لآجال زمنية طويلة والمتمثلة في السندات؛ ومن ثم أثر الإنخفاض من المعروض من سندات الخزانة على قيم التداول.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2023

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1162.1 مليار جنيه في نهاية الربع االثاني من عام 2023 وذلك بزيادة بلغت نحو 86.86% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 14.8%كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق يونيو 2023	إغلاق يونيو 2022	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1,162.10	621.9	86.86%
رأس المال السوقي لـ EGX30	713.6	356.3	100.28%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.9	1.7	11.76%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2023 & 2022).

د) أعداد المستثمرين الجدد

شهدت اعداد المستثمرين الجدد قفزات كبيرة حيث سجلت 176 ألف مستثمر خلال عام 2022، كما تشير كافة المؤشرات إلى تحقيق رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث بلغ عدد المستثمرين الجدد حتى 30 يونيو 2023 ما يزيد عن 206 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 57 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 7842.5مليار جنيه لعام 2022/2021 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أبريل إلى يونيو 2023):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	8,641.5	5,388.8	%60.4
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	8,913.3	9,099.3	%2.0-
إجمالي	17,554.8	14,488.1	%21.2
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	3,087.0	2,572.6	%20.0
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	5,119.1	3,520.3	%45.4
إجمالي	8,206.1	6,092.9	%34.7

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

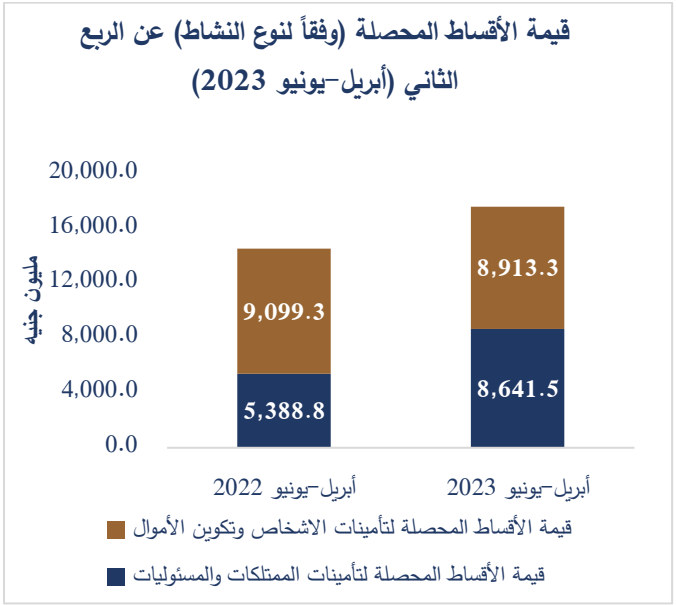

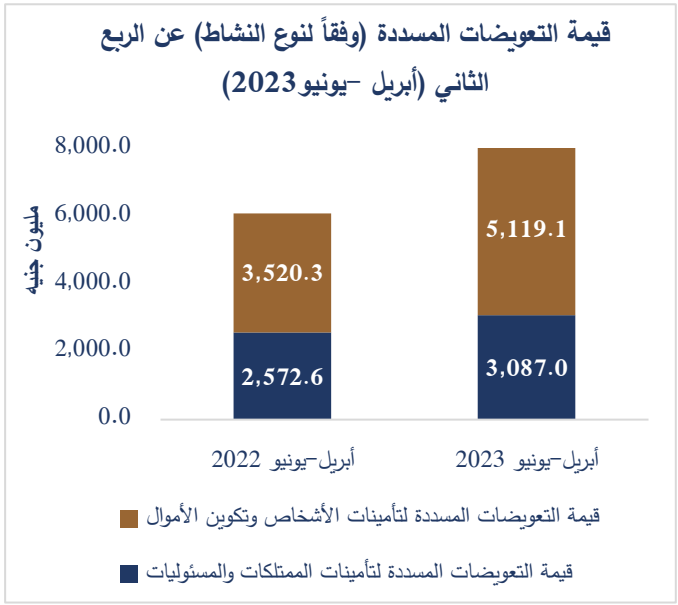

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 17.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 21.2%، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 8.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023 مقابل 5.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2022، بينما انخفضت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 8.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023 مقابل 9.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2022.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 34.7%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 3.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023 مقابل 2.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2022، بينما بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة قيمة 5.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2023 مقابل 3.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من2022.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أبريل إلى يونيو 2023):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	15,084.6	11,827.8	%27.5
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,470.2	2,660.2	%7.1-
إجمالي	17,554.8	14,488.0	%21.2
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	7,209.2	5,397.3	%33.6
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	996.8	695.6	%43.3
إجمالي	8,206.0	6,092.9	%34.7

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

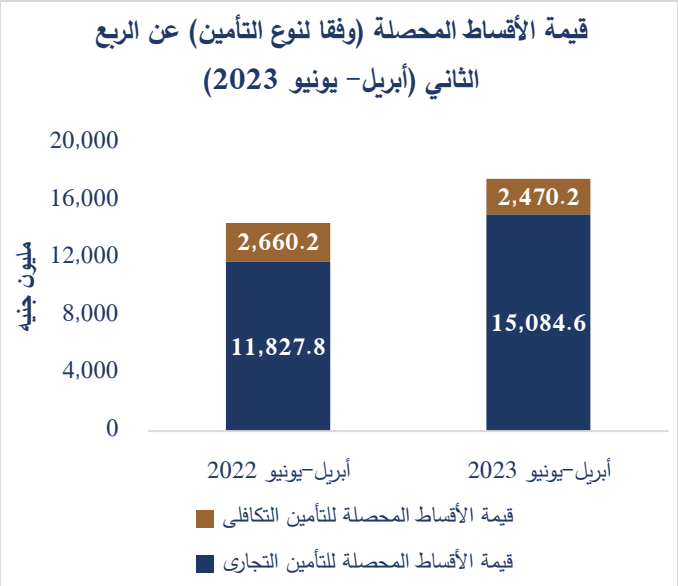

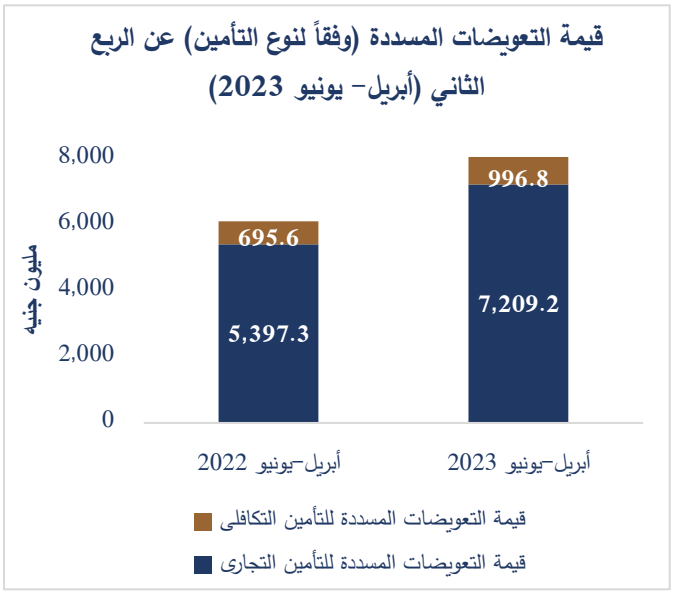

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 17.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.5 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 21.2%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى 15.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 11.8 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 27.5%، بينما انخفضت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2023 حيث حققت 2.5 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل انخفاض قدره 7.1%.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 34.7%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 7.2 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة بـ 5.4 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022، بينما سجلت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2023 قيمة 996.8 مليون جنيه بالمقارنة بـ 695.6 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2023	حتى يونيو 2022
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	42	41
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2023	حتى يونيو 2022
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	97	95
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14442	13376
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	28
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	311	318
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	379	376
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	52

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 5.9 مليار جنيه عن الربع الحالي (2023/4/1-2023/6/30) مقابل نحو 5.0 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 18.6%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثانى من عام 2023:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أبريل-يونيو 2023)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2022		أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2022	
الإجمالي	1026	2963	%65.37-	2080.09	3808.6	%45.38-

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2023/4/01-2023/6/30) بنسبة تصل إلى 65.73% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2022، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفضت بنحو 45.38% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض في كلٍ من عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقاري إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس لتصل إلى 18.75% بنهاية يونيو 2023 ارتفاعا من 9.75% في مارس 2022، وإدراكًا من الهيئة لهذة التأثير، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرار رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة هذا الانخفاض. وقد أثمر هذا القرار عن زيادة عدد عملاء التمويل العقاري، حيث بلغ عدد العملاء العاديين -بخلاف محدودى الدخل والمحافظ-الذين بلغت نسبة القسط الى الدخل لديهم أكبر من (40%) بعد تنفيذ القرار 41 عميلًا بقيمة تمويل بلغت حوالي (250) مليون جنيه مصري من 2023/1/1 حتى 2023/7/31 ومن المتوقع زيادة عدد المستفيدين في الفترة القادمة بدرجه أكبر.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أبريل-يونيو 2023)

فئة المساحات م2	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2022		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية%	
من 0 -66 م2	86	%8	77	%2.6	%11.69
من 66-86 م2	330	%32	358	%12.08	%7.82-
أكبر من 86 م2	810	%59	2528	%85.32	%75.87-
الإجمالي	1026	%100	2963	%100	%65.37-

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 59% في الربع الثانى من عام 2023، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 85.32%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أبريل-يونيو 2023)

نوع الغرض	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2022		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	944	%92	2895	%97.71	%67.39-
أخرى	82	%8	68	%2.29	%20.59
الإجمالي	1026	%100	2963	%100	%65.37-

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أبريل-يونيو2023)

نوع العميل	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2022		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	767.4	37%	704.7	18.50%	8.89%
عميل صندوق	0	0	112.4	2.95%	-100%
محافظ مشتراه	1312.7	63%	2991.5	78.55%	-56.12%
الإجمالي	2080.09	100%	3808.6	100%	-45.38

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2022	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	19	16	6.3%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3248.0	3059.1	10.7%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 19 بنهاية الربع الثاني لعام 2023، مقابل 16 شركة في نهاية الربع الثاني عام 2022 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2023 نحو (190) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (184) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2022 بمعدل ارتفاع بلغ 3.26% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2023

البيـــان	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2022	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	190	184	3.26%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو2022	معدل التغير %
عدد العقود	492	670	-26.57%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	23,452.9	19,793.2	18.49%

شهدت الفترة (أبريل-يونيو) عام 2023 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 23.5 مليار جنيه مقارنةً بـ 19.8 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 18.49%، بينما انخفض عدد العقود إلى 492 عقدًا مقارنة بـ 670 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 26.57%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

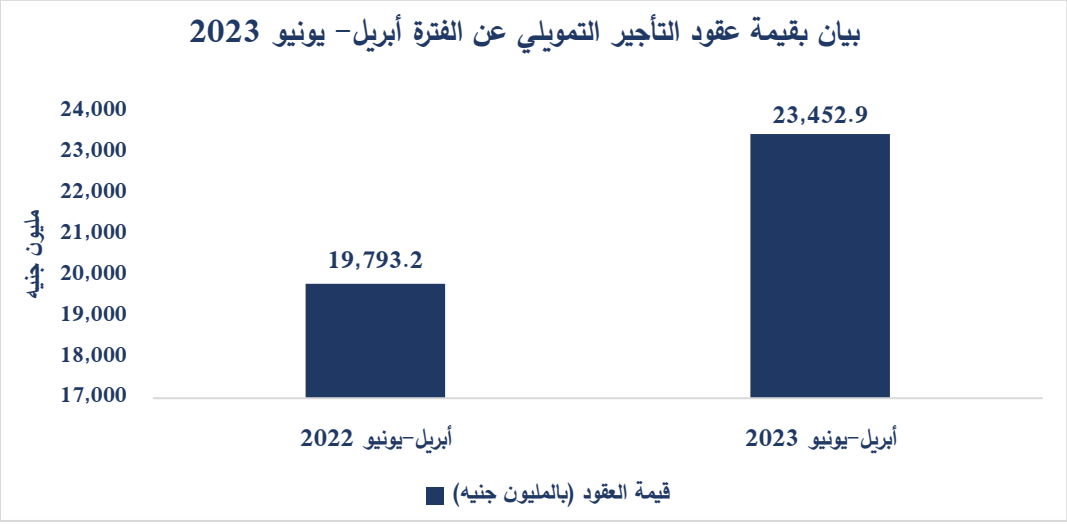

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أبريل-يونيو 2023		أبريل-يونيو 2022	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	19,909.5	84.89%	16,035.0	81.01%
2	سيارات نقل	885.8	3.78%	1,157.2	5.85%
3	آلات ومعدات	814.3	3.47%	1,138.9	5.75%
4	معدات ثقيلة	640.7	2.73%	672.6	3.40%
5	سيارات ملاكي	488.8	2.08%	262.8	1.33%
6	خطوط إنتاج	109.9	0.47%	342.8	1.73%
7	أجهزة مكتبية	6.4	0.03%	0.0	0.00%
8	أخرى	597.5	2.55%	183.9	0.93%
	الإجمالي	23,452.9	100.00%	19,793.2	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أبريل-يونيو 2023) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 19.9 مليار جنيه وبنسبة 84.89% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 81.01% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 3.78% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 0.9 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 0.7 مليار جنيه وبنسبة 3.47% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 17.04 مليار جنيه في نهاية يونيو 2023 بالمقارنة بنحو 12.03 مليار جنيه في نهاية يونيو 2022، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 41.6%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2022	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	17,037.1	12,031.5	%41.6
الشركات المحيلة (العملاء)	563	482	%16.8

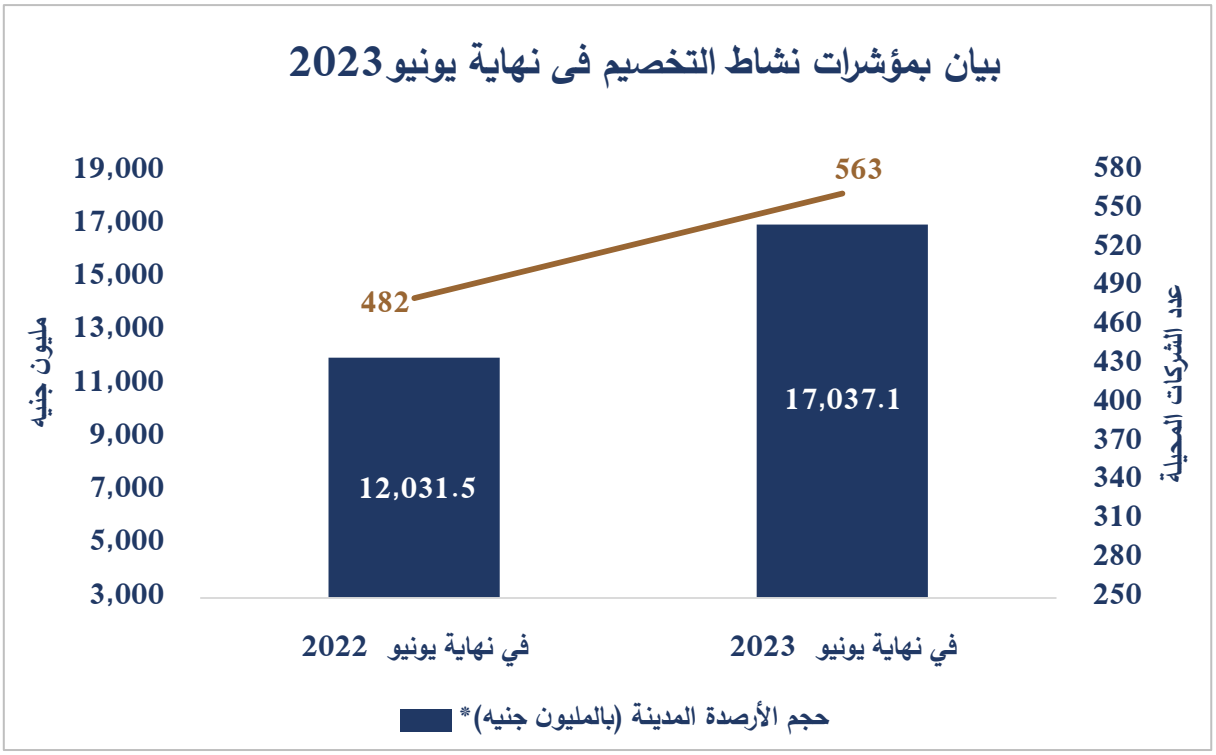

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	أبريل -يونيو 2023	أبريل -يونيو 2022	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	11,379.8	6,912.0	64.6%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	7,471.8	4,597.4	62.5%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	3,908.0	2,314.6	68.8%

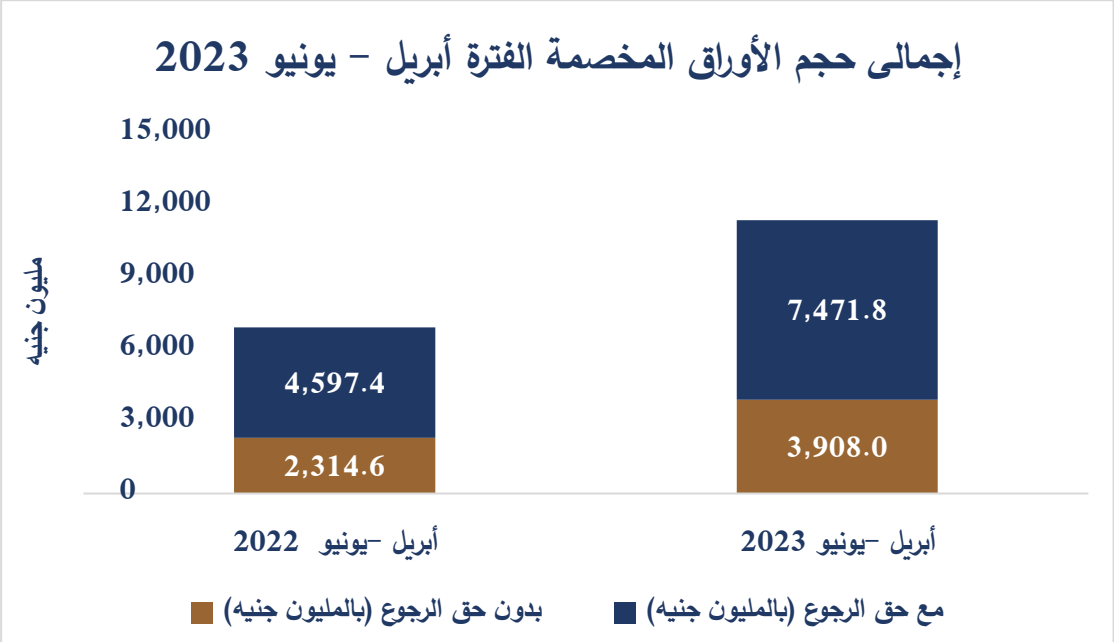

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2022
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	35	30

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أبريل-يونيو 2023	أبريل-يونيو 2022	معدل التغير %
عدد العملاء (بالألف)	854.1	650.9	31.2%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	10,385.7	7,326.7	41.8%

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي مايزيد عن 854 ألف عميل خلال الربع الثاني (أبريل-يونيو) 2023 وذلك مقارنة بما يقرب من 651 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 31.2%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 10.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بـ 7.3 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 41.8%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	أبريل-يونيو 2023	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	3,533.5	34.02%
2	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	3,063.8	29.50%
3	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	581.6	5.60%
4	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	538.7	5.19%
5	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	528.9	5.09%
6	الالكترونيات	341.1	3.28%
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	286.8	2.76%
8	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	220.0	2.12%
9	أخرى	1,291.3	12.43%
الإجمالي		10,385.7	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أبريل-يونيو) 2023 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.5 مليار جنيه وبنسبة 34.02% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات باستحواذه على 29.50%من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 3.1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة بقيمة تمويل بلغت نحو 0.6 مليار جنيه وبنسبة 5.60% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثانى من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022

1) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

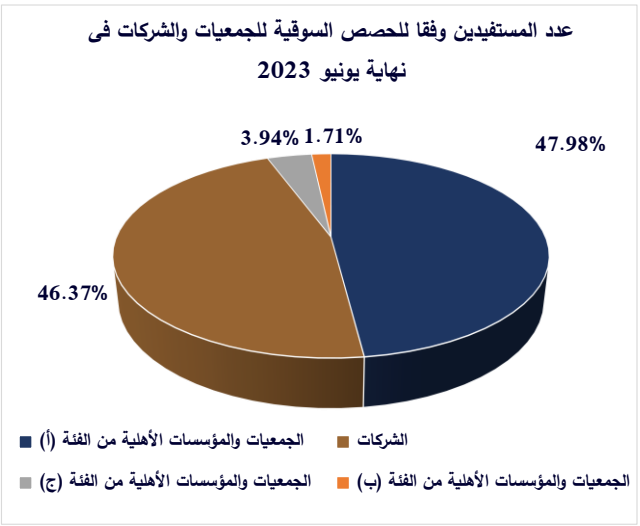

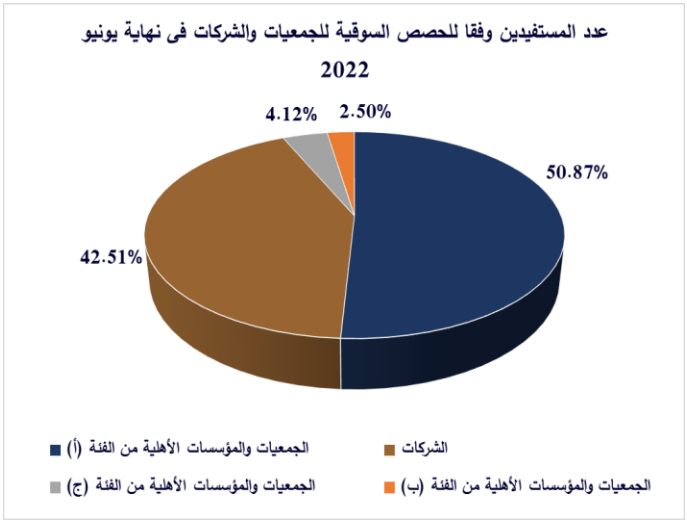

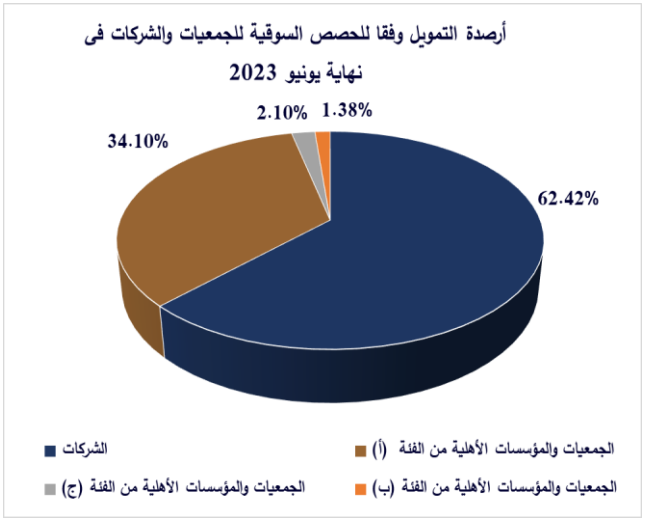

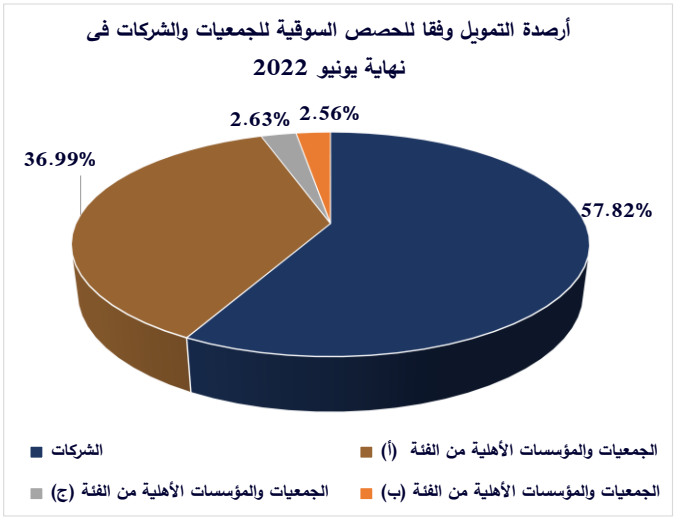

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 28.3% حيث بلغت نحو 42.2 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 32.9 مليار جنيه.
كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 2.1% حيث بلغ العدد حوالي 3.9 مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2023، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2022 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.8 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 26.3 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثانى من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 19.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 62.42%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 46.37%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 14.4 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 12.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.9 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 34.1%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 47.98%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 583.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين

بلغ نحو 66.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 843.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 94.6 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.38%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.71%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 887.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 152 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2022، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 865.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 155.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.1%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3.94%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى–خدمي–زراعي–إنتاجي):

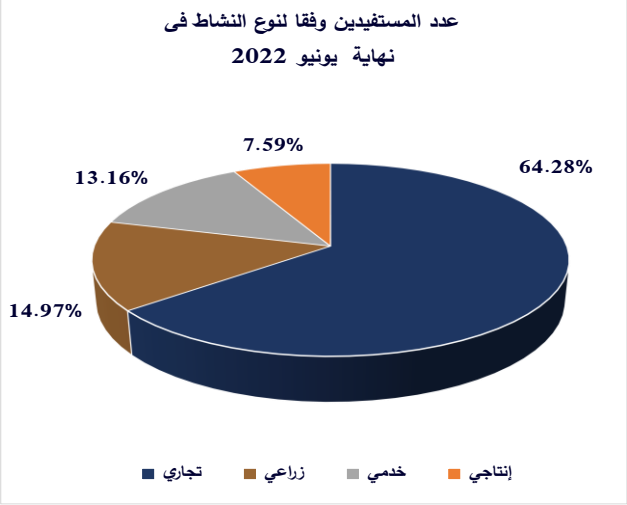

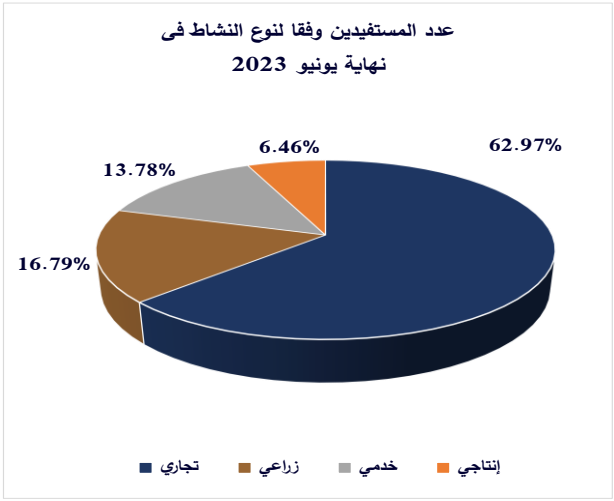

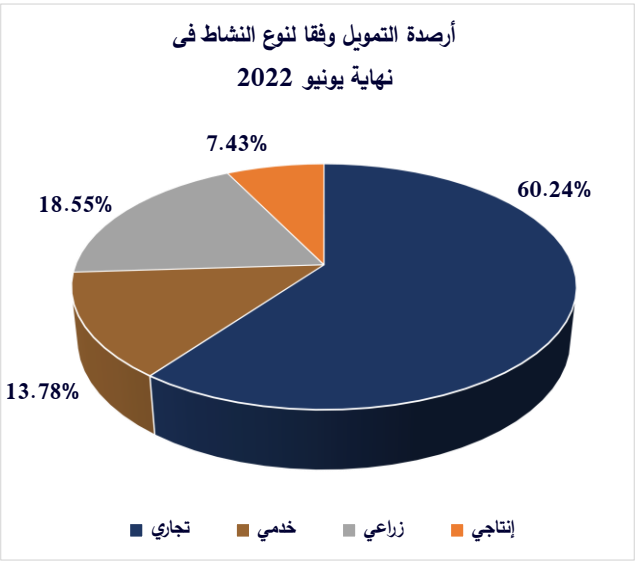

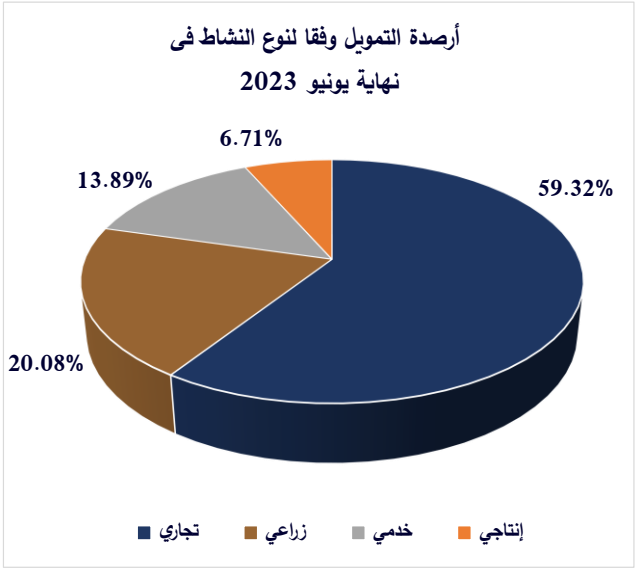

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى لعام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2022 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 25.02 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.4 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثانى عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 19.85 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 59.32%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.97%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 532 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 497 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.89 %، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.78%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 648.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 566 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 20.08%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.8%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 249.4 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 287 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.71%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.46%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

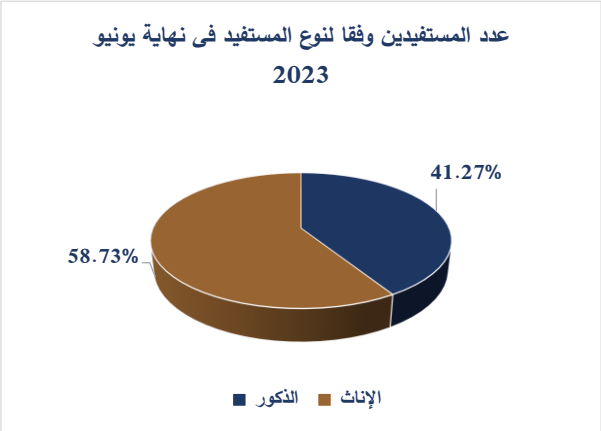

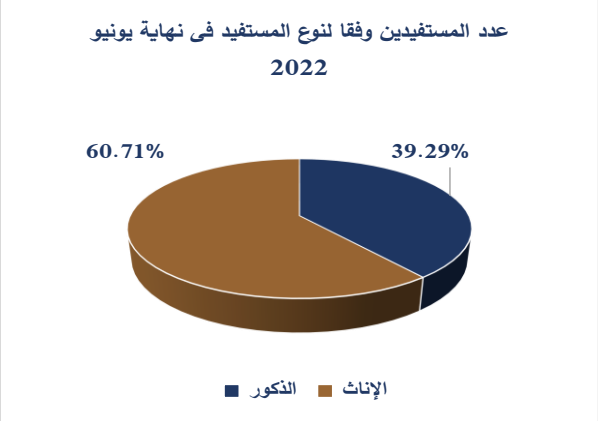

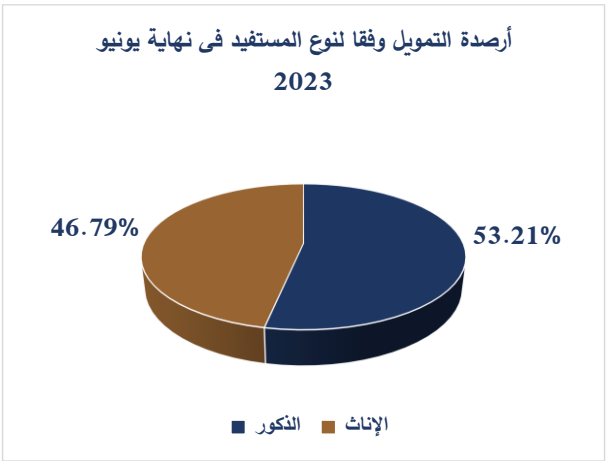

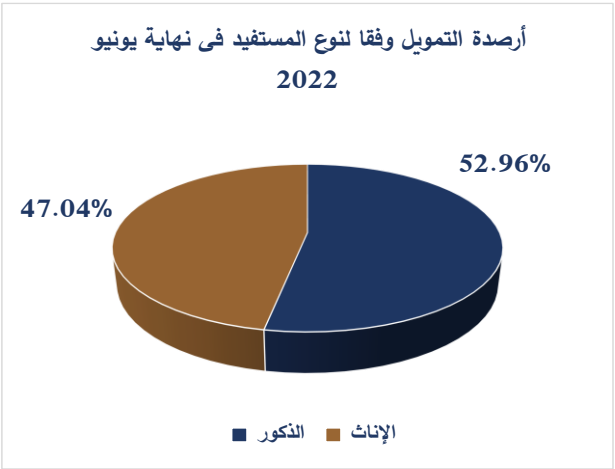

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2023 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2022 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2023 نحو 22.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2023 المركز الأول بنسبة 53.21%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 41.27%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى عام 2023 نحو 19.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 15.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى 2023 المركز الثاني بنسبة 46.79% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 58.73%.

2) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

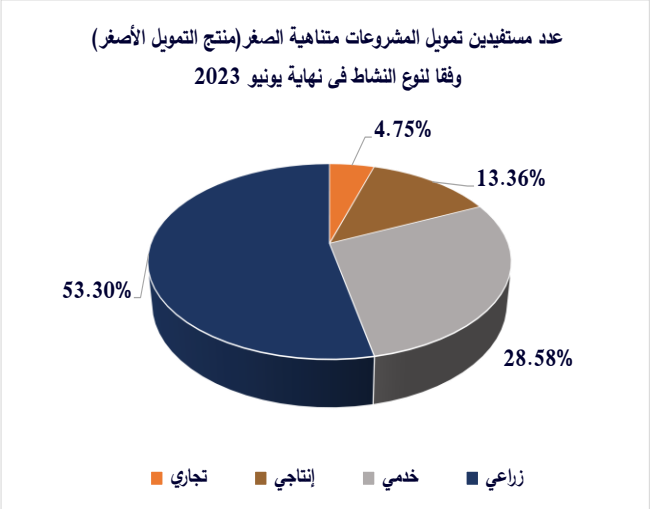

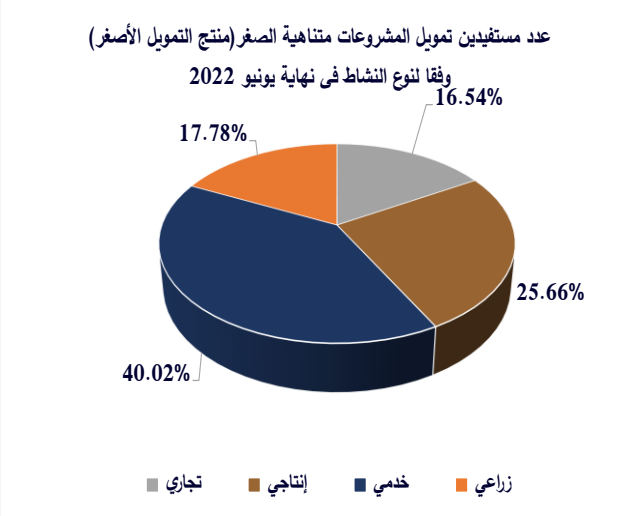

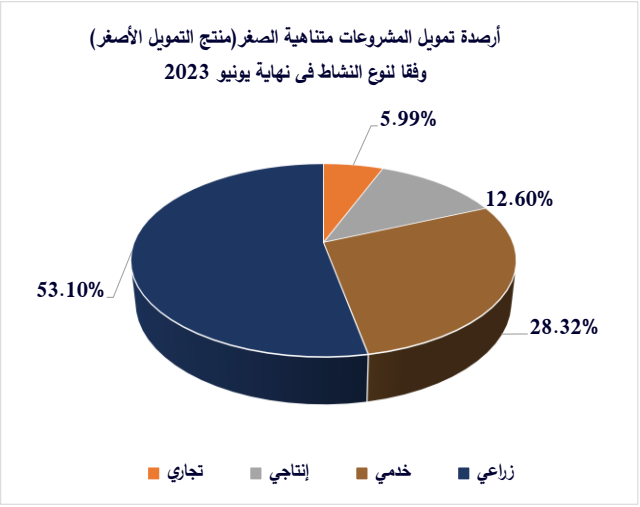

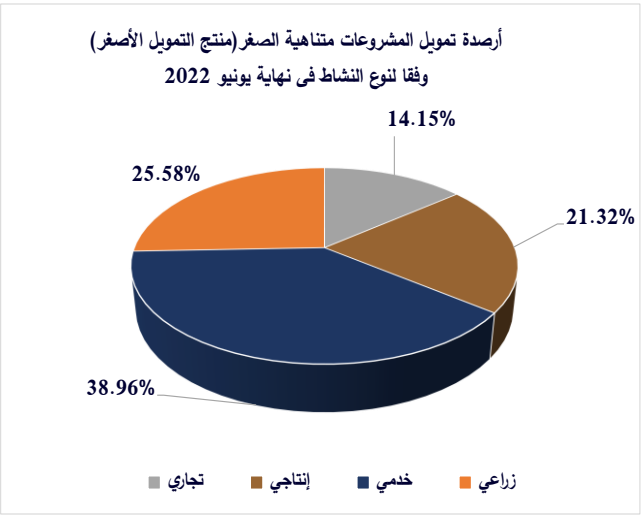

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2023 انخفاضًا في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 54.6% حيث بلغت نحو 7.8 مليون جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 17.2 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 68.2% حيث بلغ العدد حوالي 9.9 ألف مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2023، مقارنة بـ 31.2 ألف مستفيد بنهاية الربع الثاني عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.15 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.29 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.40 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.55 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الأول بنسبة 53.10%، والمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 53.30%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.21 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.84 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.70 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 12.48 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثاني بنسبة 28.32%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 28.58%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.98 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو1.33 ألاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 3.66 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 8 ألاف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 12.60%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.36%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.47 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.47 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.43 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.16 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الرابع بنسبة 5.99%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.75%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

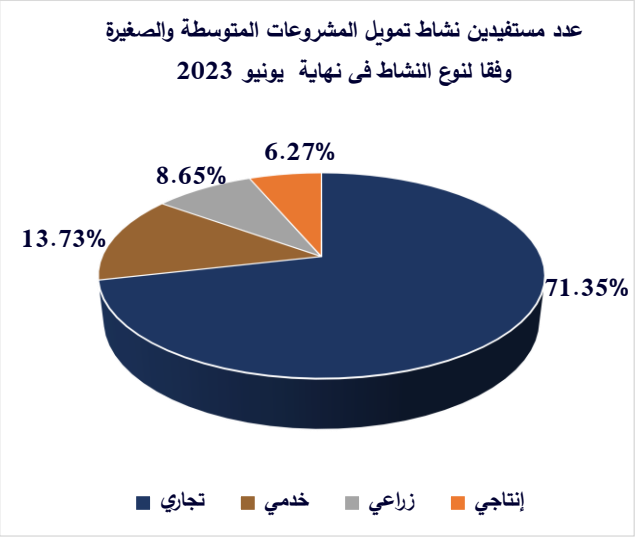

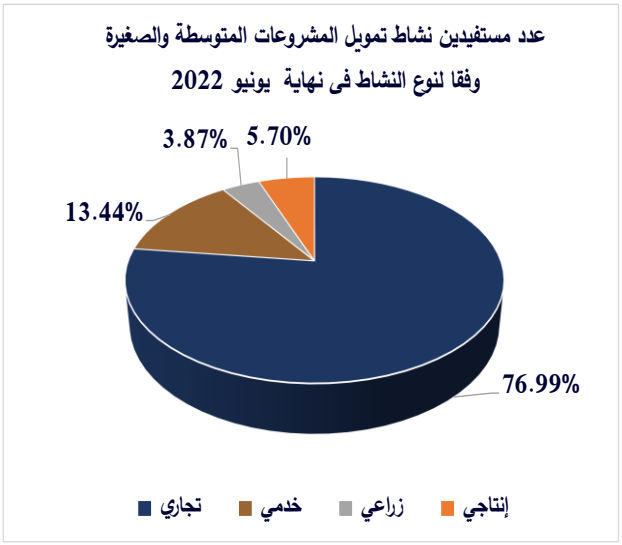

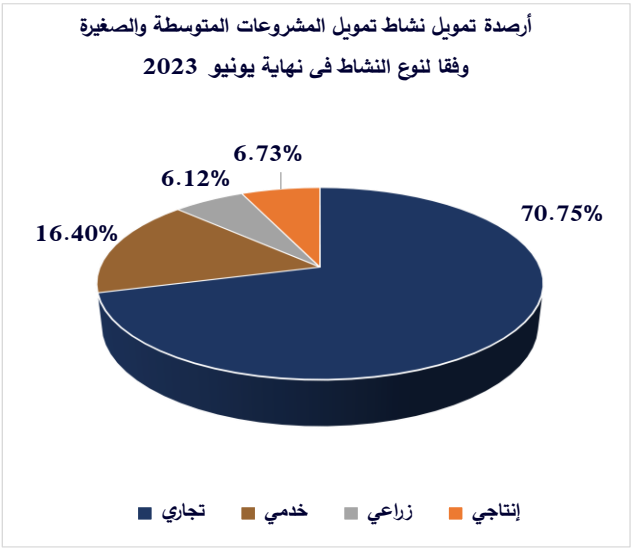

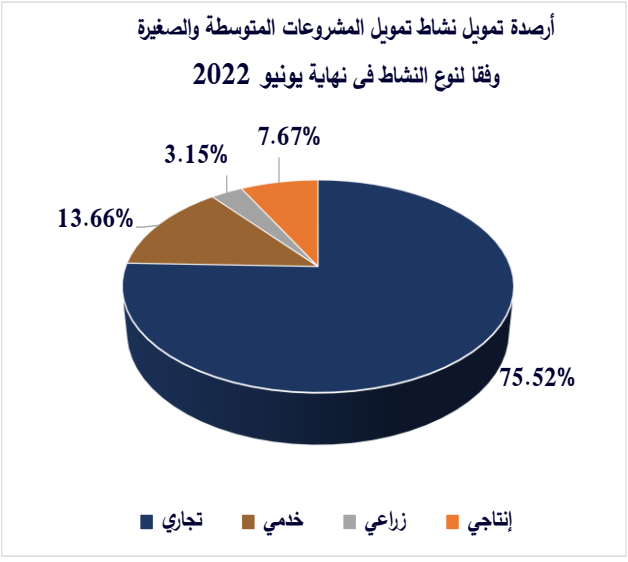

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2023 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 256.7% حيث بلغت نحو 3.2 مليار جنيه، مقارنة بـ 0.9 مليار جنيه بنهاية الربع الثانى من عام 2022.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو267.1% حيث بلغ العدد حوالي 3.6 ألف مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2023، مقارنة بحوالي ألف مستفيد بنهاية الربع الثاني عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2,287.43 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.57 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 70.98%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 71.79%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 530.31 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.5 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.40%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.73%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 217.56 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.23 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 6.73%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.27%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 197.94 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.31 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 6.12%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 8.65%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1008) في نهاية الربع الثاني عام 2023.

جدول (7–6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثاني من عام 2023

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	930	952
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	153	172
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	945	77	1022
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	1856	1878
الإجمالي	1008	3016	4024

جدول (7–7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثاني من عام 2023

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	4	566	570
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	10	11
الإجمالي	5	576	581

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2022

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2023:

البيـــــان	في نهاية يونيو 2023	في نهاية يونيو 2022	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	139.3	116.9	19.2%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,262.3	1,266.8	78.6%

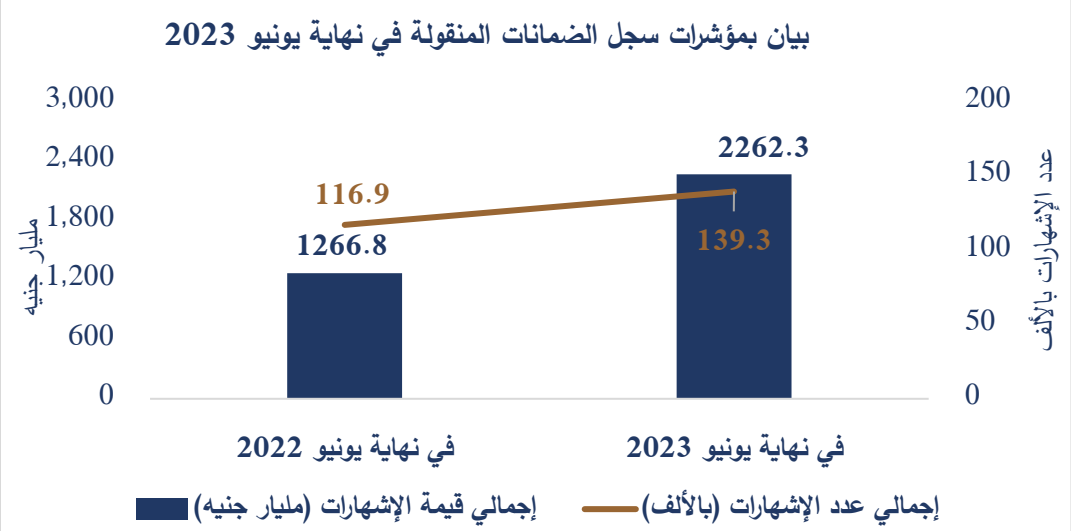

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.3 مليار جنيه وقد بلغ عددها 139.3 ألف إشهار في نهاية يونيو 2023، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 1.3 مليار جنيه وقد بلغ عددها 116.9 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 78.6% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات عن شهر يونيو 2023

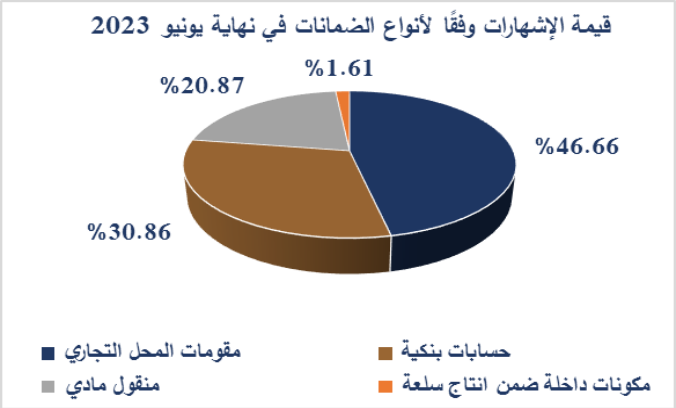

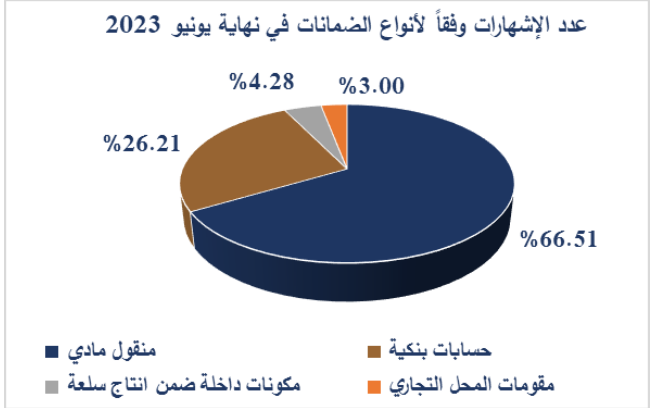

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات عن شهر يونيو 2023

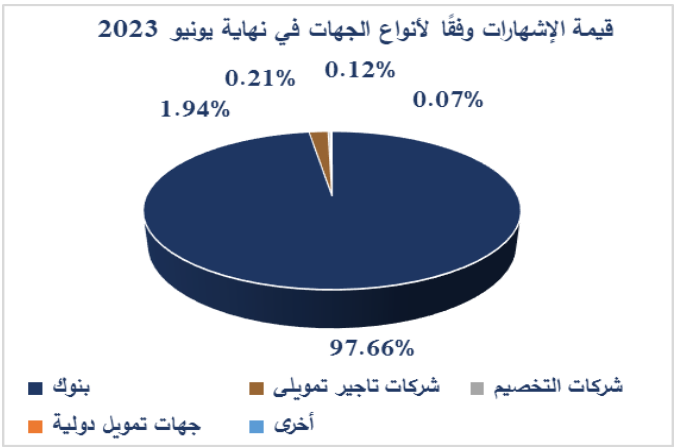

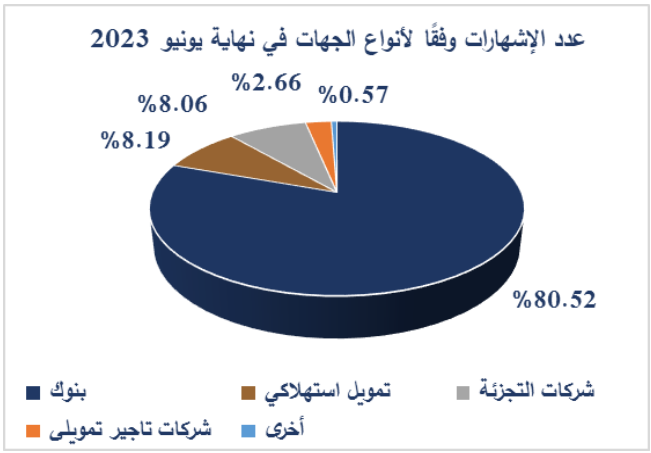

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

- **الرقابة المالية تصدر قرار رقم (69) بشأن التزام شركات التأمين بتطوير بنيتها التكنولوجية لربط بياناتها مع الهيئة.**

حيث ألزم القرار شركات التأمين بإتاحة عدد من البيانات من خلال النظم الإلكترونية التي يتم إعدادها وهي:

- بيانات الأشخاص الذين تم رفض التعاقد معهم وأسباب الرفض.
- بيانات العملاء المتعثرين والمتوقفين عن سداد القروض في حالات تأمين الائتمان.
- البيانات الخاصة يسجل الإصدار، بما في ذلك بيانات إصدار الوثائق وتعديلها وإلغائها، وتسويات الإصدار، وتحصيل الأقساط. البيانات الخاصة بسجل التعويضات، بما في ذلك بيانات الإخطار، وسداد التعويضات وتسويتها.
- البيانات الخاصة بسجل الأموال المخصصة (ربط الأموال بأنواعها، إيرادات الأموال المصروفات المتعلقة بالأموال).
- البيانات الخاصة بسجل اتفاقيات إعادة التأمين وسجل العمليات الاختيارية وأرصدة معيدي التأمين الدائنة والمدينة.
- بيانات مقار وفروع الشركة بالإضافة إلى أي بيانات أخرى تطلبها الهيئة.

- **صدور القرارين رقم (57) و (58) بشأن تشكيل لجنة للإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية لتسريع وتيرة تفعيل سوق الكربون.**

حيث نص القرار على أن تشكل اللجنة برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وعضوية ممثلي كل من الهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة البيئة، والبورصة المصرية بالإضافة إلى عضو من ذوي الخبرة من الجهات العاملة في مجال أسواق الكربون.

وتختص اللجنة بموجب القرار:

- بإعداد القواعد الخاصة بإصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- وإعداد قواعد الإشراف والرقابة على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بما يشمل متطلبات الإفصاح المستمر والشفافية لمشروعات وبرامج خفض الانبعاثات الكربونية.
- إعداد معايير اختيار جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، وإعداد القواعد الاسترشادية الخاصة بمعايير نزاهة ومصداقية شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- إعداد قواعد تجنب تعارض المصالح للأطراف ذوي العلاقة بعملية إصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- وإعداد قواعد تحديد سجلات شهادات خفض الانبعاثات الكربونية التي يعتد بتداول الشهادات الصادرة عنها، والتنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء السجل المصري لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- عمل توصيف لأنواع شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، كما تتولى اللجنة القيام بأي مهام أخرى مرتبطة بأعمالها يكلفها بها رئيسها.

- **الرقابة المالية تصدر القرار رقم (50) بشأن الضوابط المنظمة لتعامل صناديق الاستثمار في المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة.**

حيث يجوز لمجلس إدارة الصندوق أو لجنة الإشراف على أعمال الصندوق دون الإخلال بالتزاماتهم المقررة في هذا الشأن، أن يتم الاستعانة بأي من مقدمي خدمات حفظ المعادن المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة. كما يلتزم مدير الاستثمار بالتعامل بيعًا وشراًء للمعادن من خلال الجهات المقيدة بالسجل، وبمراعاة الضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن، مع التزام الصندوق بموافاة الهيئة بنسخة من العقد المبرم بينه وبين مقدمي الخدمات المشار إليهم.

وذلك ضمن رؤية الهيئة لتنويع الخيارات الاستثمارية والادخارية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع فئات المستثمرين، وذلك بما يسهم في تحسين مستويات الشمول المالي.

- **الهيئة تستضيف مؤتمر إطلاق أول صندوق استثمار في الذهب.**

حيث تم موافقة الهيئة على تأسيس أول صندوق للاستثمار في الذهب، استكمالاً لجهود الهيئة في دعم جهود الحكومة المصرية الرامية إلى تعزيز مستويات الشمول المالي والاستثماري، والعمل على بناء قطاع مالي غير مصرفي متطور احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.

وقد جاءت الموافقة على اصدار الصندوق تفعيلا للقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة والتي وضعت الإطار التنظيمي الكامل لهذا الملف، بداية من إصدار القرار رقم(50) لسنة 2023 بتعديل ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة، والقرار رقم(51) لسنة 2023 بشأن ضوابط قيد وشطب مقدمي خدمات حفظ المعادن كإحدى القيم المالية المنقولة بسجل الهيئة، والقرار رقم(52) لسنة 2023 بشأن ضوابط القيد والشطب بسجل الهيئة للجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن، وذلك في إطار أحكام المادة (35) من قانون سوق رأس المال والتي أجازت لمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل في القيم المالية المنقولة ومن بينها المعادن وهو ما ساهم في توفير البيئة اللازمة لإطلاق أول صندوق استثمار في الذهب.

- **صدور القرار رقم (96) بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية حتى نهاية مايو المقبل.**

ويسمح هذا القرار للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2023 وذلك في موعد أقصاه 30 مايو 2023.

وذلك بهدف التيسير على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

- **صدور قرار رئيس الوزراء رقم (1847) بتعديل معايير المحاسبة المصرية لمعاجلة آثار التغير في سعر الصرف.**

والذي يقضي بمد الإطار الزمني لتطبيق ملحق (ج) المرافق لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) المعدل في عام 2015 والخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك على نتائج أعمال الشركات، وذلك حتى نهاية ديسمبر 2023، بوضع معالجات محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف.

كما يسمح القرار الجديد بتمكين الشركات من القيام بعمل معاجلة محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك حتى 31 ديسمبر 2023.

كما يتيح الملحق ج معالجة محاسبية للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحريك سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير، ممولة بالتزامات قائمة في ذلك التاريخ بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية 31 ديسمبر 2023 أو في نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة.

وذلك بهدف التعامل مع الآثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية بما يسمح للشركات التي لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية مرتبطة بأصول مقتناه قبل تحريك سعر الصرف ولازالت موجودة وتعمل بالمنشأة الاعتراف بفروق العملة وإعادة تقيمها.

- **صدور قرار رقم (98) بشأن زيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر.**

حيث تضمن القرار زيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، بنسبة 10% ليصبح 220 ألف جنيه بدلاً من 200 ألف جنيه حالياً.

مما يساهم في إعطاء مرونة أكبر للحصول على التمويل المناسب سواء لبدء المشروعات أو تنميتها وتطوير حجم أعمالها وزيادة تنافسيتها، وأن هذا التعديل يمثل تفاعلًا مع المتغيرات الاقتصادية في الأسواق لمواجهة آثار ارتفاع معدل التضخم حيث تستهدف الهيئة إتاحة التمويل المناسب للفئات متوسطة الدخل في إطار خطة الدولة للشمول المالي.

- **صدور القرار رقم (105) بمنح مهلة 3 أشهر لشركات التمويل غير المصرفي لزيادة رأس مالها في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة أي من أنشطة التأجير التمويلي أو التخصيم أو تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي، ولا تزال في طور التأسيس.**

حيث منح القرار الشركات التي تأسست أو تقدمت بطلبات تأسيس أو حصلت على موافقة مبدئية على التأسيس لمزاولة نشاط التأجير التمويلي أو التخصيم أو تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي ، وكذا الشركات التي تقدمت للهيئة بطلبات الحصول على ترخيص بمزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المشار إليها وذلك قبل العمل بقرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (91، 92، 93، 94) لسنة 2023 ، مهلة لزيادة رأس مالها المصدر والمدفوع للأنشطة المراد الحصول على ترخيص بمزاولتها على النحو الوارد بقرارات مجلس إدارة الهيئة المشار إليها ، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ حصولها على الترخيص بمزاولة النشاط. كما يجوز للهيئة مد المهلة المشار إليها لمدد أخرى بما لا يجاوز عام، في ضوء المبررات الجدية التي تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة، وذلك فيما يتعلق بالشركات التي لم تبدأ مباشرة أي من أنشطة التمويل غير المصرفي المشار إليها في الفقرة السابقة.

وذلك بهدف تعزيز مستويات الاستقرار المالي للشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلي والتخصيم، شركات التمويل متناهي الصغر وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشركات التمويل الاستهلاكي، وذلك لضمان الكفاءة التشغيلية بما يمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة وتحمل أي أخطار مالية مستقبلية. المساهمة في تطوير القدرات ورفع الكفاءة المالية للشركات يساعد على تطوير الحلول المالية واستحداث آليات تمويل مبتكرة بما يتناسب مع احتياجات العملاء من كافة الفئات المختلفة سواء على مستوى الدخل أو الفئات العمرية والاحتياجات التمويلية وفقا لأنشطتها المتنوعة.

- **صدور القراران رقم (118) ورقم (119) بشأن النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية.**

حيث تضمن القرار رقم (118) تعديل النظام الأساسي يكون لدى العضو المستقل من ذوي الخبرة بمجلس إدارة الاتحاد خبرة لا تقل عن 15 سنة في مجال الأوراق المالية، حيث تم تعريف العضو المستقل بأنه عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي بإحدى الشركات الأعضاء بالاتحاد ولا يكون مالكاً لنسبة 10% أو أكثر من حقوق التصويت أو له سيطرة فعلية على أي من تلك الشركات، على أن يكون لكافة الشركات أعضاء الاتحاد الذين لهم حق التصويت اختيار المرشحين لعضوية مجلس إدارة الاتحاد كأعضاء مستقلين من ذوي الخبرة.

بينما نص القرار رقم (119) على أن يتم مد المهلة الممنوحة للجنة التأسيسية للاتحاد المصري للأوراق المالية لعقد أول جمعية عامة للاتحاد لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من 2023/6/18.

فيما أتاحت التعديلات الجديدة على النظام الأساسي للاتحاد بأن تقوم كل فئة بالتصويت والاختيار من بين المرشحين الممثلين للفئة التي تنتمي إليها، وذلك بدلاً من أن يقوم كل الأعضاء بالتصويت والاختيار من بين مرشحي كافة الفئات، مع ضمان تحقق التمثيل النسائي في المجلس بعضوتين.

- **صدور القرار رقم (116) لسنة 2023 بتعديل شروط تجديد القيد في جدول خبراء التقييم العقاري لدى الهيئة.**

حيث تضمن القرار تعديلات على ضوابط القيد واستمرار القيد في جداول خبراء التقييم والوكلاء والوسطاء العقاريين، تقضي بضرورة اجتياز المتقدمين لمقابلة شخصية وكذلك اختبار وفق ما ستحدده الهيئة وذلك لضمان جودة المهنيين العاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، كأساس لتنمية الأسواق واستدامة تطورها.وذلك عن طريق إضافة شرط اجتياز المقابلة الشخصية أو الاختبار الذي تحدده الهيئة عند القيد وتجديد القيد للأشخاص الطبيعيين وكذا العضو المنتدب بالنسبة للأشخاص الاعتباريين المقيدين بجدول خبراء التقييم العقاري.

- **الهيئة تستضيف ورشة عمل بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية لتعزيز وصول السيدات إلى التمويل الاستهلاكي.**

حيث استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية فعاليات ورشة عمل حول تعزيز وصول السيدات إلى خدمات التمويل الاستهلاكي وذلك بالتعاون برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) .

كما تضمنت فعاليات المائدة المستديرة تحديد منتجات التمويل الاستهلاكي المقدمة من قبل الشركات المشاركة والتي تتناسب مع مستويات الدخل الخاصة بالسيدات في الفئات المستهدفة وذلك تماشيًا مع أهداف الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة المتضمنة كعناصر رئيسية لرؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة.

وذلك بهدف تعزيز الجهود التي تقوم بها الهيئة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وذلك بما يتوافق مع تأكيد القيادة السياسية في مصر على أهمية الدور الحيوي والرئيسي للمرأة في المجتمع وتحقيق التنمية.

- **لقاء الهيئة مع لجنة الرقابة الشرعية لتطوير المنتجات المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.**

التقى رئيس الهيئة مع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية المركزية وذلك في أول اجتماع للجنة بعد إعادة تشكيلها وتوسيع نطاق عملها واختصاصاتها ليتضمن جميع المنتجات المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بجانب إصدارات الصكوك وذلك بموجب القرار رقم 177 لسنة 2022.

- حيث تم إعادة تشكيل لجنة الرقابة الشرعية المركزية بالهيئة مع زيادة صلاحيتها واختصاصاتها، وكذا توسيع نطاق عملها ليشمل بجانب إصدارات الصكوك واستخدام حصيلتها اعتماد إصدار جميع المنتجات المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- كما تشترك اللجنة المركزية مع الهيئة في وضع نماذج العقود والاتفاقيات الخاصة بإصدار الصكوك والأدوات والمنتجات المالية غير المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية، وتضع المعايير والأطر والأحكام العامة للجانب الشرعي في إصدارات الصكوك والأدوات والعقود والمنتجات المالية غير المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- وتقوم اللجنة المركزية بمراجعة التقارير ربع السنوية التي تقدم للهيئة من اللجان الشرعية الفرعية بالمؤسسات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذا اعتماد إصدار كافة المنتجات المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى اعتماد قيد لجان الرقابة الشرعية في السجل المخصص لذلك، وتنمية وتطوير أدوات ومنتجات الأنشطة المالية غير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون للجنة المركزية في سبيل تحقيق اختصاصاتها الاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو عقود تمكنها من التحقق من مدى التزام اللجان الشرعية الفرعية، وإجراء تفتيش على أعمالها بالمؤسسات المالية غير المصرفية، ووضع ضوابط عمل وحوكمة اللجان الشرعية الفرعية.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg